



## تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لبيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022<sup>(\*)</sup>

صباح مهدي خشان<sup>(1)</sup> أ.د. صفاء عبد الجبار علي<sup>(2)</sup> أ.م.د. سلام كاظم شاني<sup>(3)</sup>

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

### المستخلص:

يعدّ العمق المالي من الموضوعات البالغة الأهمية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ إذ يمنح نظامًا ماليًا متطورًا يساعد على تعبئة الموارد المتاحة وتوفير التمويل اللازم لها، وتعزيز معدل الاستثمار مع التركيز على كيفية تأثير كل منهما في الآخر.

إن مؤشرات العمق المالي تسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، ودعم الاستثمارات؛ وزيادة قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات التي قد أن تحدث، إذ إن وجود بيئة اقتصادية مستقرة ستعمل على تشجيع تنمية القطاع المالي عن طريق رفع مستويات الثقة وتحفيز الادخار وجذب معدلات الاستثمار، فالعمق المالي يعمل عن طريق تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تخصيص الموارد بشكل أفضل وأكثر كفاءة، والعمل على تقليل المخاطر، فضلاً عن تحفيز حالة الاستثمار أما الاستقرار الاقتصادي يوفر البيئة الملائمة لنمو النظام المالي القائم وتطويره، وهو ما يعزز الثقة ويشجع على عملية الابتكار في القطاع المالي.

وقد تصدى البحث إلى مشكلة فحواها أن الأنظمة المالية على مستوى العالم تواجه تحديات وأزمات مالية كبيرة ما يؤثر على أداء المصارف بشكل خاص وقدرتها على استمرار ديمومة عملها من أجل تقديم الخدمات المصرفية وتطويرها وزيادة قدراتها على تنشيط حركة الاقتصاد، انطلق البحث من فرضية مفادها أن العمق المالي يمارس دور مهم وحيوي في تطور النظام المالي وقدرته على تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتوضيح كيف يمكن للقطاع المالي المتطور أن يعزز من قدرة الاقتصاد على حالة التكيف ومعدل النمو، وهو ما يقلل من المخاطر الاقتصادية ويعزز طبيعة الاستقرار الاقتصادي في العراق.

### Abstract

Financial depth is a critical component of economic stability. It provides a sophisticated financial system that helps mobilize and finance available resources, boost investment, and

<sup>(\*)</sup> بحث مستل من أطروحة الدكتوراه.

enhance the investment rate, focusing on how each influences the other. Financial depth indicators contribute to improving the efficiency of resource allocation, supporting investments, and increasing the economy's ability to absorb potential shocks. A stable economic environment encourages financial sector development by raising confidence levels, stimulating savings, and attracting investment. Financial depth enhances economic stability by allocating resources more efficiently, reducing risks, and stimulating investment. Economic stability, on the other hand, provides a favorable environment for the growth and development of the existing financial system, which enhances confidence and encourages innovation in the financial sector.

The research addressed the problem that financial systems worldwide face major challenges and financial crises, which particularly affect the performance of banks and their ability to continue their work in order to provide and develop banking services and increase their ability to stimulate the economy. The research was based on the hypothesis that financial depth plays an important and vital role in the development of the financial system and its ability to improve the stability of the overall economy and to clarify how a developed financial sector can enhance the economy's ability to adapt and the growth rate, which reduces economic risks and enhances the nature of economic stability in Iraq.

المقدمة:

العمق المالي يشير إلى تطور الأسواق المالية مع توفير الخدمات المالية بشكل أفضل مما يتيح للأفراد والشركات الحصول على التمويل بسهولة، ويتضمن ذلك تطوير البنوك والأسواق والأسهم وأنظمة الدفع، والخدمات المالية الأخرى التي تسهم في تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، من الأهداف الرئيسية التي تحاول أغلب دول العالم إلى تحقيقها، إن العمق المالي والاستقرار الاقتصادي كان له حظا وافرا في العراق.

الاستقرار الاقتصادي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي في وضع متوازن نسبياً، ويتميز بمعدل بنمو مستدام وانخفاض في معدل التضخم ومعدل البطالة معتدل مع وجود نظام مالي قادر على مواجهة الصدمات دون اضطرابات كبيرة يمكن ان تحدث في طبيعة النظام الاقتصادي، بمعنى قدرة الاقتصاد على تجنب أي تقلبات حادة والمفاجئة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، معدل البطالة، وأسعار الصرف.

ويلعب العمق المالي له أثراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ يعد أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقراره على المدى الطويل، وان طبيعة العلاقة بين العمق المالي والاستقرار الاقتصادي تتجلى من خلال العديد من الجوانب التي تسهم في تفعيل النظام الاقتصادي وتعزيز مرونته أمام الأزمات والتقلبات الاقتصادية التي تحدث.

أهمية البحث :

يأتي أهمية البحث من تعاظم دور العمق المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمل على تحفيز الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق اتخاذ اجراءات عديدة تعمل على تعبئة المدخرات بشكل كفؤ لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تسهم في خلق فرص العمل التي تعمل على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث :

على الرغم من التطور المتسارع في الأنظمة المالية الحديثة لكن لا تزال العديد من الدول خصوصاً النامية منها تعاني من ضعف في مؤشرات العمق المالي، وهذا ينعكس بشكل سلبي على عدم قدرتها مواجهة التقلبات الاقتصادية التي يمكن ان تحدث في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام، إذ يتجلى ذلك في هشاشة الأسواق المالية مع ضعف تنوع مصادر التمويل الازم ومحدودية الوصول إلى الخدمات المالية الحديثة مع غياب الأدوات المالية الفعالة لتوزيع وإدارة المخاطر.

فرضية البحث:

يؤدي العمق المالي دوراً مهماً في الاستقرار الاقتصادي في العراق، إذ يعد وهو ركيزة أساسية لتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاهداف النقدية والمالية والمحافظة على مستوى مستقر من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والتوازن الخارجي وسعر الصرف مستقر وتقليص عجز الموازنة العامة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- التأسيس النظري لدور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي.

2- تحليل مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في العراق.

حدود البحث:-

تنقسم حدود البحث إلى قسمين هما:

1- الحدود المكانية: تمثلت حدود البحث المكانية (العراق).

2- الحدود الزمنية: تمتد حدود البحث الزمانية للمدة (2004-2022).

تحليل دور العمق المالي في الاستقرار الاقتصادي لبيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022):

أولاً: - نبذه مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي

إن التحول الكبير الذي حصل في العراق بعد عام 2003 يمثل نقطة الانطلاق في اعادة صياغة الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في العراق؛ إذ ادرجت ضمن فقرات الدستور الجديد بعد عام 2003 وكان الهدف ان يكون النظام الاقتصادي اقتصاد السوق خصوصاً انه يعاني من مشاكل عديدة، يحتاج الهيكل الاقتصادي في العراق إلى تغيير وفق اسس المدارس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية، إذ تأثر الاقتصاد العراقي بالتشوهات التي تحدث في هيكل الاقتصاد،

ولعل اهمها هو الاعتماد على تصدير النفط والحروب التي شهدها العراق قبل عام 2003. إن نقطة التحول المنشودة تكون من خلال قطاع المصارف وأيضا الاسواق المالية وذلك لدورها الكبير في تعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم من أجل النهوض بالاقتصاد؛ إذ شُرِع قانون أسس سوق العراق للأوراق المالية والهيئة المنظمة للسوق على غرار الهيئة الامريكية للأوراق المالية 2003<sup>(1)</sup>.

شهد اقتصاد العراق نقطة تحول في مختلف مؤشرات الاقتصاديات التي تأثرت بالتطورات الاقتصادية الدولية والاقليمية، إن تلك التغييرات المتعلقة بأسواق السلع على المستوى العالمي، ومن ثم تداعياتها على أسعار السلع الاساسية المهمة منها، ان الاقتصاد العراقي بعد 2003 اعتمد بالدرجة الاساس على النفط وحده، ما ادى إلى تزايد الأعباء على أفراد المجتمع العراقي وخصوصا من ذوي الدخل المنخفض بسبب تقلبات أسعاره، وغياب الدعم عن القطاعات الاقتصادية الاخرى وهو ما يترتب عليه تدهور رأس المال البشري وتزايد اعداد الأفراد الذين أصبحوا تحت مستوى خط الفقر، وما ترتب عليه من سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية العراقية الراهنة، ومن الاسباب المهمة ايضا إلى جانب الضغوط التي شهدتها السياسات الكلية وهو تبني سياسات توسعية موجهة لدعم القطاعات التعليمية والصحية والفئات المتضررة كأجراء استباقي للتخفيف من الاثار المترتبة على انتشار جائحة كورونا، واستجابة لدعم التعافي الاقتصادي الذي حدث على المستوى العالمي<sup>(2)</sup>.

ثانياً:- تحليل مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022).

إن الهدف من دراسة العمق المالي في العراق خلال مدة البحث (2004-2022) هو لمعرفة مدى اهمية العمق المالي في بيئة الاقتصاد العراقي إذ يمكن توضيح تلك المؤشرات و كما يأتي:-

جدول (1) مؤشرات العمق المالي في العراق للمدة (2004-2022) أسعار ثابتة، سنة اساس 2010، مليون دينار عراقي.

السنوات	عرض النقود	عرض النقود الواسع	النقد العرض	الائتمان	نسبة الائتمان	إجمالي الودائع	إجمالي الودائع المصرفية	إجمالي الناتج المحلي
	M2	M2	M2	للقطاع الخاص	الممنوح للقطاع الخاص	المصرافية	المصرافية	الإجمالي
	من	من	من	الخاص	للقطاع الخاص	المصرافية	المصرافية	الإجمالي
	GDP	GDP	GDP	الخاص	للقطاع الخاص	المصرافية	المصرافية	الإجمالي
				إلى	إلى	إلى	إلى	إلى
				GDP	GDP	GDP	GDP	GDP

167354162

5.0

2985681

1.5

20.5

34402021.34

2004

1- عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المؤشرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2005، ص34.

2- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، الولايات المتحدة الامريكية، واشنطن، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2020، ص1.

				2275696.23			
				8			
168809915	2.8	2286288	1.9	3242509.22	17.8	30102501.03	2005
				5			
143202928	4.2	4491961	2.4	3532378.59	19.6	28200668.9	2006
				5			
127626013	6.0	7489467	2.7	3519861.96	21.5	27562372.19	2007
				3			
175135023	5.5	9697432	2.5	4535089.13	19.8	34777412.61	2008
				5			
149904976	10.6	1552435	3.6	5420771.51	31.0	46555327.87	2009
		1		6			
181503601	15.1	2740129	5.1	9413153	33.2	60386000	2010
		7					
230487970	14.1	3418656	5.3	12325296.6	29.6	68415165.88	2011
		8		8			
254225491	11.6	3314222	7.2	18546856.8	26.5	67386373.78	2012
		4		6			
268591722	12.6	3883551	7.6	20666545.1	28.6	76864206.19	2013
		1					
257824448	12.2	3662085	8.6	22262389.1	30.4	78423372.81	2014
		5		4			
187373409	16.1	3475789	12.1	22726157.6	37.8	70982296.32	2015
		4		1			
189350136	15.2	3344872	12.0	22852783.5	41.0	77673220.57	2016
		2		5			

211110200	14.8	3664327	11.2	23649684.5	37.4	78966748.87	2017
		5					
254899406	12.4	3733091	8.4	21311730.8	31.6	80737198.48	2018
		7		5			
260526290	12.6	3913239	8.5	22269786.8	33.4	87137562.13	2019
		7		8			
203489627	17.6	4336645	12.5	25578629.1	48.7	99136833.4	2020
		8		9			
270089686	14.3	4841796	10.6	28858239.7	41.4	112025306.3	2021
		3		7			
327401709	15.0	6445618	10.1	22072.4261	39.2	128436999.2	2022
		3		6			

#### 1- عرض النقد (M2) نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الجدول (1) الخاص بعرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP)؛ إذ سجل في العام 2004 عرض النقد ما نسبته (20.5%) وفي عام 2005 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاض إلى (17.8%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض إذ سجل عام 2008 (19.6%)، ان المدة بين 2004-2008 التي سجل فيها عرض النقد انخفاض، الذي هو نتيجة سيطرة البنك المركزي العراقي واستعمال السياسة النقدية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم<sup>(1)</sup>، المدة بين العام 2009 - 2010 سجل فيها عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً إلى (31.0%) و(33.2%) أن السبب في زيادة عرض النقد يعزى إلى استقلالية وتحرر السياسة النقدية، ولم تعد اداة من أجل تمويل العجز في الموازنة العامة يضاف إلى ذلك انتعاش العملة المحلية في العراق، الامر الذي أدى إلى استقرار في حجم عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، الاعوام بين 2011- 2014 سجل نسبة عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً إلى (29.6%) (26.5%) (28.6%) (30.4%) على التوالي، في العام 2015 عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجل ايضاً ارتفاع إلى (37.8%)، بعدها شهد عرض النقد تغير بين الارتفاع و الانخفاض البسيط إلى العام 2022 إذ سجل (39.2%)، إن حجم الارتفاع الذي شهده عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى زيادة مكونات الخزائن المتضمنة ( الودائع الجارية ، صافي العملة في التداول)، وكذلك الارتفاع هو نتيجة زيادة حجم الودائع الثابتة فضلاً عن ارتفاع حجم ودائع التوفير في القطاع الخاص.

1- عمر محمود عكاوي و زهير حامد سلمان ، دور مزايا العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة 2003-2011، مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى، العدد 101 ، 2014 ، ص69.

## 2- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الجدول (1) يمكن تحليل نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004 (1.5%) فيما سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005 ارتفاع إلى (1.9%) استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع في العام 2006 وسجل (2.4%)، إن حجم الارتفاع في الائتمان الخاص جاء نتيجة اصدار قانون الذي اقره البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 (المعدل)، والذي بموجبه حصل بعض التطور باتجاه استقلال السياسة النقدية في العراق الامر الذي اثر على فاعلية السياسة الائتمانية<sup>(1)</sup>، استمر الارتفاع إلى العام 2016 إذ سجل (12.0%) وهو معدل مرتفع سجله الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ان ارتفاع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لأن الائتمان يوفر التمويل الضروري للاستثمار في المشاريع الانتاجية وهو ما يعني زيادة في التشغيل والانتاج<sup>(2)</sup>، اما في العام 2017 سجل نسبة الائتمان الخاص انخفاض إلى (11.2%) استمر الائتمان الخاص بالانخفاض وفي العام 2019 سجل (8.5%) ، ما يعني انخفاض حجم الوساطة المالية والخدمات المالية فضلاً عن انخفاض تطوير القطاعات الانتاجية وهو ما ينعكس على ضعف حجم الاستثمار والنمو الاقتصادي<sup>(3)</sup>، في العام 2020 سجل أعلى نسبة له (12.5%) أما العام 2022 سجل انخفاض إلى (10.1%)، يعد نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من أبرز انماط الائتمان وهو نتيجة طبيعية لنشأة المصارف التجارية التي تمثل مؤسسات مالية وسيطة بين اصحاب الاموال (الفائض) والاشخاص الذين لديهم الامكانية (المستثمرين) على تنفيذ المشاريع الانتاجية التي تعطي ربح جيد<sup>(4)</sup>، بالرغم من تغير الفلسفة الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق والعمل على تشجيع القطاع الخاص فإن الضوابط الخاصة في منح الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لا تتناسب مع التوجه العام نحو اقتصاد السوق، ان اي عقبات تمثل عائق امام كفاءة النظام المالي نتيجة عدم الكفاءة في التخصص، وأن تلك العقبات والضوابط تشكل تحديات كبيرة ما تسهم في انخفاض معدل كل من الادخار والاستثمار على الصعيد الداخلي وهو ما يشكل تحدياً كبيراً على الناتج المحلي الإجمالي في العراق<sup>(5)</sup>.

- 1 - مازن عيسى الشبيخ راضي ورسول عبد الزهرة صافي، مسار الائتمان المحلي وأثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 15، ال عدد4، 2018، ص4
- 2 - هندرين حسين حسن، دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق ، العدد 65 ، 2022، ص 115.
- 3- اسماء احمد السنجري وزهراء احمد النعيمي، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي التطبيق في العراق ومصر، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 41، العدد 135، 2022 ص 139.
- 4- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 134.
- 5- أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد (33)، 2012، ص 136.

### 3- إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يلاحظ ان إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي قد اختلفت خلال مدة البحث، ان نمو إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس مدى تطور قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات بشكل أفضل بمعنى عندما تزداد قدرة المصارف على التكيف بشكل جيد كلما زاد من قدرة المصارف الحد من الاستهلاك ومنح الائتمان وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>، من خلال تحليل البيانات يلاحظ ان إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي سجل في العام 2004 (5%) اما في العام 2005-2006 سجل انخفاضا إلى (2.8%) و(4.2%)

سجل إجمالي الودائع تذبذبا واضح بالارتفاع والانخفاض نتيجة الاوضاع الامنية غير المستقرة التي مر بها العراق وهو ما انعكس سلبا على اداء القطاع المصرفي ومنها إجمالي الودائع بسبب عزوف الافراد عن قبول الخدمات المصرفية وهو ما سبب انخفاض في حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>(2)</sup>،

في العام 2009 سجل إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا إلى (10.6%)، اما في العام 2017 سجل إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (14.8%)، استمر إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض البسيط إلى العام 2022 إذ سجل (15%)، ان عدم وجود رغبة لدى الافراد على ايداع الاموال يعد مؤشر سلبي ينم عن عدم ثقة الافراد بالقطاع المصرفي الموجود ما يؤدي إلى وقوع المصارف في حالة عسر مالي وذلك لعدم قدرة المصارف على مواجهة الزخم الكبير من قبل الافراد للسحب من تلك الارصدة المودعة لديه، بمعنى آخر ان كل انخفاض في حجم الودائع يعني احتمال حصول أزمة مالية لدى المصارف<sup>(3)</sup>.

ثالثا:- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022).

جدول(2) مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) أسعار ثابتة، سنة اساس 2010، مليون دينار عراقي.

السنوات	نمو الناتج المحلي الإجمالي	التضخم سنة اساس 2010	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل البطالة %	سعر الصرف	حالة ميزان المدفوعات أسعار ثابتة/ مليون دينار سنة اساس 2010
	%	%				
2004	---	---	35.62	8.61	1254	14835416.06

1- حسين علي زاير و نهاد عبد الكريم العبيدي، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة اداء المصارف التجارية ، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11 ، العدد 33، 2015، ص6.

2- ألهم خزعل ناشور، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 6.

3 - المصدر السابق نفسه ، ص 6.

13173719.76	1473	8.71	48.78	36.9	0.86	2005
14455690.97	1472	8.65	74.75	53.2	-15.2	2006
15087333.33	1266	8.65	97.8	30.8	-10.9	2007
22307353.85	1206	8.48	100.41	2.6	37.2	2008
-6973607.58	1170	8.39	97.6	2.7-	-14.4	2009
7354971	1170	8.25	100	2.4	21	2010
11526662.56	1170	8.12	105.5	5.5	26.1	2011
9635663.899	1166	7.96	111.99	6.1	10.3	2012
8035249.759	1166	9.26	114.07	1.8	7.5	2013
-12180062.2	1166	10.59	115.69	1.4	-40	2014
-14348561.4	1166	10.73	116.36	0.5	-27.3	2015
-8525353.31	1182	10.82	116.47	0.09	1.2	2016
2733589.591	1182	13.02	117.59	0.9	11.5	2017
6598591.282	1182	12.97	118.15	0.5	20.7	2018
8687117.345	1182	12.86	118.71	0.5	2.2	2019
-8084117.73	1182	14.09	120.95	1.8	-21.9	2020
59285780.89	1474	14.19	124.87	3.2	32.7	2021
126308884.2	1513	15.3	131.03	4.9	21.2	2022

#### 1- نمو الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الجدول (2) الخاص في تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) يتضح ان الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005 حقق نمواً بمعدل (0.86%) بسبب عودة تصدير النفط العراقي إلى الاسواق الدولية وارتفاع أسعار النفط إذ بدأت البنية التحتية لقطاع النفط بالتعافي بشكل تدريجي والامر

الأكبر هو زيادة الانفاق الحكومي من أجل إعادة الاعمار وزيادة التوظيف في القطاع العام ما ساهم في تحفيز الطلب الداخلي ما شجع على زيادة النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>، اما عامي 2006-2007 انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير إذ سجل عام 2006 (-10.9%)، ان تردي الاوضاع الامنية في العراق لم يكن عامل عابر بل ادى (-15.2%) فيما سجل في العام 2007 (-10.9%)، ان تردي الاوضاع الامنية في العراق لم يكن عامل عابر بل ادى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي نتيجة غياب الاستقرار الاقتصادي ما ساهم في تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية والمحلية وبطء النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدل البطالة والاعتماد على الدولة كلها عوامل ادى إلى تقييد مسار النمو الاقتصادي في العراق<sup>(2)</sup>، اما في العام 2009 سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجع بمعدل (-14.4%) بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط ما يفسر اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على القطاع النفطي<sup>(3)</sup>، استمر الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع إذ سجل في العام 2010 معدل (21%)، واستمر بالارتفاع إلى العام 2013 إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بمعدل (7.5%)، وهو نتيجة الارتفاع الذي حصل في أسعار النفط، اما في عامي 2014-2015 شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاض بمعدل (-40%) (-27.3%) يعود سبب الانخفاض إلى دخول العراق بحرب مع العصابات الارهابية (داعش) يضاف له انخفاض أسعار النفط عالميا ما شكل صعوبة الحصول على الإيرادات الكافية لتغطية متطلبات الانفاق العام، اما للمدة 2016-2022 استمر الناتج المحلي الإجمالي بالنمو باستثناء عام 2020 إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بمعدل (-21.9%) بسبب انتشار فايروس كورونا ودخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الكساد الاقتصادي ما ادى إلى تراجع الطلب العالمي في الاسواق العالمية وهو ما ساهم في انخفاض الأسعار في الاسواق العالمية<sup>(4)</sup>، اما عامي 2021-2022 سجل ارتفاعا مجددا نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحقيق الاستقرار الامني الذي ساعد على ذلك وتحقيق نتائج ايجابية في الوضع الاقتصادي العراقي .

## 2- التضخم.

من خلال الجدول (2) يلاحظ ان التضخم في العراق في العام 2005 سجل معدل (36.9%) وهو مرتفع جدا بالمقارنة مع التضخم الطبيعي العالمي، استمر التضخم بالارتفاع إلى العام 2006 إذ سجل (53.2%)، ان النقص الحاصل في توفر بعض السلع والخدمات ولد عدم الاستقرار نتيجة زيادة الطلب ما سارع في وتيرة الزيادة الحاصلة في الأسعار يضاف اليه ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والذي وصل إلى (53%) فضلاً عن الزيادة الكبيرة في مرتبات الرواتب والاجور منها (الحماية الاجتماعية)، ما ساهم في ارتفاع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد والمشاكل الامنية التي عانى منها العراق وزيادة مستوى الاستيراد من الخارج بسبب الانفتاح مع العالم الخارجي، والنقطة الاهم هي تعطل المرافق الاقتصادية في البلاد التي ادت إلى ارتفاع معدل التضخم<sup>(5)</sup>. في العام 2007 سجل معدل التضخم (30.8%)، إن سبب الانخفاض في معدل التضخم في العراق بعد عام (2007) يعود إلى دور البنك المركزي من خلال تبنيه سياسة تقديده الهدف منها الضغط على ارتفاع معدل التضخم ومن ثم رفع قيمة العملة الوطنية اتجاه باقي العملات الاجنبية

- 1 - صندوق النقد الدولي، تقرير المسح الاقتصادي في العراق، واشنطن، 2005، ص 5.
- 2 - صندوق النقد الدولي، تقرير المسح الاقتصادي في العراق، واشنطن، 2007، ص 7.
- 3- رؤى نصير كاظم الوائلي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار الطلب على النقود في العراق للمدة 2004، 2021، مجلة كلية الكوت الجامعة، واسط، العدد16، 2024، ص 687.
- 4 - المصدر السابق نفسه، ص687.
- 5- وزارة التخطيط، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق، مديرية الحسابات القومية، بغداد، 2006، ص10.

الأخرى<sup>(1)</sup>. ثم استمر بالانخفاض التدريجي إلى العام 2017 إذ سجل معدل التضخم (0.9%) وهو معدل منخفض بالمقارنة مع الأعوام الأولى من مدة البحث، سجل معدل التضخم في العام 2022 (4.9%) ان سبب الانخفاض في معدل التضخم يعود إلى سياسة البنك المركزي العراقي من خلال استعمال سياسة نقدية ومالية تتماشى مع رفع قيمة الدينار العراقي امام بقية العملات الأخرى<sup>(2)</sup>.

### 3- البطالة.

من خلال الجدول (2) يلاحظ ان معدل البطالة في العراق شكل تحديا اقتصاديا كبيرا ضمن مدة البحث، في العام 2004 سجل معدل البطالة (8.61%)، ان معدل البطالة سجل تذبذب بسيط على مستوياته إلى العام 2011 إذ سجل معدل البطالة (8.12%)، كان من اهم اسباب ارتفاع ظاهرة البطالة في العراق بعد عام 2003 هو قرارات سلطة الائتلاف الحاكمة التي زادت من معدل البطالة بشكل كبير من خلال حل بعض المؤسسات والدوائر في القطاع العام، ما سبب مخاطر اجتماعية واقتصادية وامنية في المجتمع<sup>(3)</sup>، ان تراجع معدل البطالة في بعض الأعوام يعود بالأساس إلى مجموعة من الاهداف التي تقوم بها الدولة من خلال مجموعة من القرارات التي تسعى من خلالها إلى التقليل من ارتفاع معدل البطالة، في العام 2012 شهد معدل البطالة انخفاضا إلى (7.96%)، اما في العام 2014 سجل معدل البطالة ارتفاع إلى (10.59%) في العام 2021 سجل معدل البطالة (14.19%)، وهو معدل مرتفع والسبب في ذلك هو الحرب التي خاضها العراق ضد العصابات الارهابية التي ادت إلى التوجه العام نحو ادارة العملية العسكرية وتسخير كل الامكانيات بالمقابل أدى إلى ضعف دعم الدولة للقطاعات الانتاجية التي تسهم في تقليص حجم البطالة فضلاً عن عدم دعم القطاع الخاص والذي له الدور الكبير في امتصاص الايدي العاملة ما ساهم في تعميق مشكلة البطالة بدل حلها، استمر بعدها بالارتفاع، في العام 2022 سجل معدل البطالة (15.3%) وهو معدل مرتفع، ان وجود نظام اقتصادي غير جيد وسياسات اقتصادية ضعيفة وعدم تفعيل الفرص الكافية لامتناس الايدي العاملة الراغبة بالعمل، كذلك ضعف النظام السياسي الذي لم يضع الخطط الكفيلة لتجنب حدوث مشكلة البطالة والحد من تفاقمها، كذلك سوء تنظيم المجتمع وعدم وجود عوامل محفزة ومشجعة للعمل وعدم الالتفات إلى المشاريع الاستثمارية وتوظيف رؤوس الأموال في الفعاليات الإنتاجية والمشاريع الخدمية التي توفر فرص العمل ما، تعد سبب رئيسي وفاعل في خلق مشكلة البطالة وتوليد آثاراً سلبية على الفرد والمجتمع بالتالي عوامل ساهمت في زيادة معدل البطالة في العراق<sup>(4)</sup>. ان حالة العراق ونتيجة انعدام الاستقرار الاقتصادي في بعض الأعوام خلال تلك المدة والاعتماد الكبير على مورد واحد وهو النفط فضلاً عن الاهمال الواضح لبعض الجوانب الزراعية والصناعية والسياحية ما انعكس سلبي على مجمل الحياة الاقتصادية في العراق.

1 - اسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة 2000-2010، مجلة بغداد للعلوم الادارية الجامعة، بغداد، العدد 36، 2013، ص 45.

2- كمال عبد حامد ال زيارة وحكمي عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة اهل البيت ع ، جامعة اهل البيت وجامعة بابل، المجلد 1، العدد 2012، 12، ص 36.

3- مي حمودي عبدالله الشمري، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، العدد 37، 2013، ص135.

4- نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة واثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومه – العراق انموذجا، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2، 2015، ص 746.

#### 4- ميزان المدفوعات.

يتضح من خلال الجدول (2): أن ميزان المدفوعات بعد عام 2003 واجه تحديات كبيرة نتيجة الظروف التي مر بها وعلى الرغم من تلك الظروف إلا أن الاقتصاد العراقي سجل حالة ايجابية، إذ سجل عام 2004 فائض مقداره (14835416.06) مليون دينار استمر الفائض إلى العام 2008 إذ سجل (22307353.85) مليون دينار بسبب زيادة قيمة الصادرات النفطية الذي حدث في العراق بعد عام 2003، أما عام 2009 سجل تراجعاً في حالة ميزان المدفوعات إذ سجل عجز مقداره (-6973607.58) مليون دينار وهو نتيجة الازمة المالية العالمية فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية، أما العام 2010 عاود ميزان المدفوعات الارتفاع، إذ حقق فائض مقداره (7354971) مليون دينار واستمر إلى العام 2013 و حقق فائض مقداره (8035249.759) نتيجة زيادة القدرة الانتاجية والتصدير للنفط الخام لكن تحقيق الفائض لا يعود إلى متانة القاعدة الانتاجية غير النفطية بل إلى الارتفاع في أسعار النفط دولياً التي تمثل اهم مورد يدخل الخزينة العامة<sup>(1)</sup>، في العام 2014 سجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره (-12180062.2) مليون دينار نتيجة الاحداث التي وقعت ومنها تحديات دخول العصابات الارهابية في بعض المحافظات شمال وغرب العراق وانخفاض أسعار النفط إذ وصل إلى أقل من \$40 للبرميل الواحد في الاسواق العالمية<sup>(2)</sup>، استمر العجز في ميزان المدفوعات بين الاعوام (2014-2016) نتيجة تراجع قيمة الصادرات النفطية والذي بدوره أثر على اغلب الأنشطة الاقتصادية، أما المدة بين (2017-2019) سجل تغير نحو الأفضل؛ إذ بدأ ميزان المدفوعات بالتحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وهو ما أسهم في زيادة الإيرادات المالية بسبب كميات النفط المصدرة إلى الاسواق الخارجية، وهذا جعل ميزان المدفوعات العراقي في حالة فائض<sup>(3)</sup>، في العام 2020 ونتيجة ظهور جائحة كورونا كان هو العامل الاخر الذي أثر على حالة ميزان المدفوعات في العراق نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام إذ سجل عجز في ميزان المدفوعات مقداره (-8084117.73) مليون دينار. وفي العامين الأخيرين من مدة البحث سجل ميزان المدفوعات نتائج جيدة على واقع الاقتصاد العراقي وميزان المدفوعات بالتحديد؛ إذ سجل عام 2021 (59285780.89) مليون دينار و عام 2022 (126308884.2) مليون دينار.

رابعاً:- تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي والاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022).

#### 1 - تحليل العلاقة بين مؤشرات العمق المالي و الناتج المحلي الإجمالي.

##### أ- عرض النقد ونمو الناتج المحلي الإجمالي

من بيانات الجدولين (1-2) تتضح العلاقة بين عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2022)، في عام 2005 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (17.8%)

1 - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد- العراق 2014، ص 14

2- المصدر السابق نفسه، ص 15.

3- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ، بغداد ، 2019، ص 58-59.

اما نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل (0.86%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إلى العام 2010؛ إذ سجل (33.2%) فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه نمو بمعدل (21%)، إذ ساهم زيادة عرض النقد المتبع من قبل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 في زيادة حجم الاستثمارات التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي<sup>(1)</sup>، شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي من العام 2011 – 2013 انخفاض بسيط إذ سجل (29.6%-26.5%-28.6%) اما الناتج المحلي الإجمالي خلال الاعوام نفسها سجل نمو بمعدل (26.1%-10.3%-7.5%) أن زيادة عرض النقد مع زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة نمو السيولة (M2) بسبب زيادة الإيرادات النفطية اما زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اعتمد على زيادة في الانتاج النفطي رغم ذلك لم يستمر النمو بشكل مستقر<sup>(2)</sup>، في العام 2019 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (33.4%) فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه نمو بمعدل (2.2%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إلى العام 2022 إذ سجل (39.2%) اما الناتج المحلي الإجمالي سجل نمو بمعدل (21.9%) كان لزيادة أسعار النفط احد الاسباب التي جعلت معدل النمو يرتفع اما عام 2020 سجل النمو انخفاض بسبب جائحة كورونا 19 التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في السوق الدولية اما عامي 2021-2022 شهد معدل النمو ارتفاع بسبب زيادة الطلب واعادة الانتاج بشكل أكبر، إن أي تغيير في عرض النقد يمكن ان يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي. يلعب عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي دورا كبيرا في تطوير قطاعات الاقتصاد المحلي ويكون ذلك من خلال أثر عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي لكون الناتج المحلي الإجمالي يعد احد المؤشرات المهمة في عملية النمو الاقتصادي<sup>(3)</sup>،

#### ب- الانتماء الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

سجل نسبة الانتماء الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005 (1.9%) فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بمعدل (0.86%)، اما في العام 2008 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2.5%) نتيجة الغاء ضوابط الانتماء وزيادة دخول الافراد إذ استمر الانتماء الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع مع ذلك ظل القطاع المالي ضعيفا وان البنوك المركزية اصبحت تهيم على النظام المالي وحجم الانتماء محدودا<sup>(4)</sup>، استمر بالارتفاع إذ سجل اعلى نسبة له عام 2020 (12.5%) بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 تراجع بمعدل (-21.9%) رغم الارتفاع في حجم الانتماء الخاص والذي يشير إلى زيادة في مستوى القروض والانتماء للقطاع الخاص وهوما يعكس التحول نحو قدرة المصارف على منح القروض والانتماء المقدمة للقطاع الخاص على التمويل هذا يسمح إلى وجود فرص كبيرة من أجل تطوير القطاع المالي وتعزيز دوره في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي لكن تبقى تلك النسبة أقل من المستوى العالمي الذي يبلغ 61.27% ما يعني ان القطاع المالي في

1- نزار كاظم صباح الخيكاني، الية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة الى النمو الاقتصادي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، السنة الخامسة عشر، العدد 29، 2022، ص 176.

2 - صندوق النقد الدولي، تقرير المسح النقدي في العراق، تقرير رقم 217 / 2013، واشنطن، 2013، ص 59.

3- سميره فوزي شهاب، قياس أثر عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المعهد الطبي التقني، بغداد، المجلد 10، العدد 30، 2013، ص 225.

4- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2008، ص

العراق لا زال في مراحل تطوره<sup>(1)</sup>، بعدها اخذ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض؛ إذ سجل في العام 2022 إلى (10.1%)، ان استعمال سياسة توسعية من قبل الحكومة يعني زيادة عرض النقد ما يؤدي إلى زيادة التسهيلات الائتمانية للمشاريع والافراد ما يعني زيادة الانتاج وتحسن نوعيته الامر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعنى اي زيادة في حجم الائتمان تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي<sup>(2)</sup>.

### ج- إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي

إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي سجل في العام 2005 (2.8%) اما الناتج المحلي الإجمالي سجل للعام نفسه (0.86) استمر إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع بشكل مستمر إلى العام 2015 إذ سجل أعلى نسبة له (16.1%) اما الناتج المحلي الإجمالي انخفض بشكل كبير و سجل (-21.9%) ان حالة التذبذب وعدم استقرار معدل نسبة الودائع يعزى إلى طبيعة الظروف الامنية غير المشجعة والمقيدة للعمل المصرفي، يضاف له ضعف عمل المصارف التجارية في كيفية جذب الودائع وانعدام ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي والامر الاخر هو انخفاض في حجم الايرادات النفطية؛ بسبب جائحة كورونا التي ادت إلى احداث اضرار في الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصاد العراقي<sup>(3)</sup>. اخذ إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض بشكل بسيط في العام 2022 وسجل (15%) اما الناتج المحلي الإجمالي سجل نمو بمعدل (21.2%) نتيجة التعافي من جائحة كورونا واستعادة النشاط الاقتصادي إلى اقتصادات العالم ومنها الاقتصاد العراقي.

### 2- تحليل مؤشرات العمق المالي والتضخم.

#### أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

يتضح من خلال بيانات الجدولين (1-2)شهد العراق بعد عام 2003 ارتفاع في معدل التضخم في عام 2005 سجل معدل التضخم (36.0%) ثم ارتفع في العام 2006 وسجل (53.2%) اما عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005 سجل (17.8%) ، سجل معدل التضخم عام 2006 (53.2%)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى العام 2010 بالارتفاع وسجل (33.2%) بينما معدل التضخم سجل تراجعاً كبيراً في العام 2010 إلى (2.4%)، اما في الاعوام 2011-2022 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع متفاوت في العام 2011 سجل (29.6%) اما العام 2022 سجل (39.2%)، بينما معدل التضخم سجل عام 2011 (5.5%) ثم استمر بالانخفاض التدريجي إلى العام 2022 وسجل (4.9%) أن أي زيادة في عرض النقد يؤدي إلى زيادة التضخم بمعنى ان

1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2022، ص 88.

2 - Boirs Hofmann the Determinants of private sector credit in In ، boris ،Hofmann dustrialized countries : property prices Matter. Basel -Switzerland Bls working papers No108،2001 ، p34.

3 -Abbas, Rajaa Jaber, Al-Mohana, Hind Ghanim Mohammad, & Abdulhasan, Abdulhussein Jalil, The Impact Of The Corona Virus On Global Economies In General And The Iraqi Economy In Particular, Pjaee, Paarchs Jornal Of Archaeology Of Egept/Egypttology, Vol.17, No6, 2020,p27.

أي زيادة في التضخم هو نتيجة وجود زيادة في عرض النقد مقابل عدم وجود مرونة في الجهاز الانتاجي من أجل مواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات<sup>(1)</sup>،

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم

نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم خلال المدة (2004-2022)، سجل في العام 2005 نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.9%) بينما التضخم سجل (36.9%) لعام 2005 ان سبب الارتفاع يرجع إلى تطبيق العراق وصفات صندوق النقد الدولي وارتفاع أسعار السلع الأساسية ومنها المشتقات النفطية<sup>(2)</sup>، استمر ارتفاع نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى العام 2009 وسجل (3.6%) بينما التضخم سجل انخفاضا كبيرا بنسبة (-2.7%)، ان العلاقة بين الائتمان والتضخم هي علاقة طردية بافتراض ثبات العوامل الأخرى، بمعنى أن أي زيادة في النقود يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويحدث التضخم خصوصا في الدول التي تمتاز بجهاز انتاجي غير مرن والعكس في الدول التي تمتلك جهاز انتاجي مرن<sup>(3)</sup>، استمر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الاعوام 2010-2022 بالارتفاع بينما التضخم سجل خلال تلك المدة انخفاض حتى نهاية مدة البحث، ان ارتفاع الائتمان المصرفي ونمو حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في العراق وارتفاع معدل التضخم نتيجة اختلاف في أسعار الصرف واختلاف الهيكلية بين العرض والطلب نتيجة انخفاض الانتاج المحلي وعدم القدرة على تلبية الطلب الداخلي المتزايد مقابل ارتفاع في أسعار السلع المستوردة ولعدم وجود سياسة مالية تشجع على الاستثمار.

إن أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على معدل التضخم في العراق يعد ضعيفا؛ إذ يرجع سبب ذلك إلى الموازنة السلعية التي وفرها الاستيراد السلعي غير المنضبط وهذا عامل غير ايجابي، فنتائج ذلك تؤثر على الاقتصاد الحقيقي وعلى معدل التشغيل التي اضحت تنذر بتراجع في معدلات اداء نمو الاقتصاد المحلي<sup>(4)</sup>.

ج- إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم

ان إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم سجل تغيرات خلال المدة (2004-2022) في العام 2005 سجل إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (2.8%) بينما التضخم سجل (36.9%) لنفس العام، أن التضخم المرتفع مع النمو البطيء لإجمالي الودائع يدفع الافراد إلى سحب اموالهم وتحويلها إلى اصول مادية

1- محمود محمد محمود داغر واحسان جبر عاشور، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 20، العدد 78، 2014، ص 222.  
2- فلاح خلف الربيعي، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي : التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، بغداد، العدد 3، 2006، ص 3.  
3- عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، مصدر سابق، ص 10.  
4- حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، الائتمان المحلي: دراسة في ابعاده وآثاره في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 2015، العدد 16، 2015 ص

مثل(عقارات – ذهب ) في هذه الحالة فأن حجم الودائع قد يتعرض إلى التآكل ما يؤدي إلى انخفاض حجمها فتظهر في هذه الحالة العلاقة العكسية بينهما<sup>(1)</sup>.

استمر إجمالي حجم الودائع بالارتفاع في العام 2009 سجل (10.9%) اما التضخم سجل انخفاض بنسبة (-2.7%) بسبب الازمة المالية التي عاشها الاقتصاد العراقي وانخفاض أسعار النفط بمعنى ان انخفاض التضخم ساعد الافراد على الاحتفاظ بالودائع الخاصة بهم في البنوك فضلاً عن المحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية<sup>(2)</sup> ، في العام 2010 سجل إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع إلى (10.1%) والتضخم سجل انخفاض (2.4%) اما إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 (12.6%) والتضخم سجل في العام 2019 (0.5%) اما العام 2020 سجل إجمالي حجم الودائع ارتفاعاً إلى (17.6%) بينما سجل التضخم (1.8%) ارتفاع بسيط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط ما أدى إلى توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم ما أدى إلى تراجع النمو في حجم الودائع عامي 2021-2022 ؛ إذ سجل (14.3%) (15%) على التوالي.

### 3- تحليل مؤشرات العمق المالي والبطالة.

#### أ- عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة

من خلال الجدولين (1-2) يتضح أن في العام 2004 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (20.5%) اما معدل البطالة سجل (8.6%)، ان البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع عرض النقد، ان انخفاض أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار ومن ثم سيؤدي إلى زيادة الطلب على الايدي العاملة (تقليل معدل البطالة)، استمر عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع في العام 2014 وسجل (30.4%) بينما سجل معدل البطالة (10.59%) كان الارتفاع نتيجة الاوضاع التي عاشها العراق بعد عام 2014 ودخول العصابات الارهابية إلى مناطق من العراق أدى إلى ارتفاع معدل البطالة، أما في العام 2020 سجل عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (48.7%) فيما سجل معدل البطالة (14.09%) نتيجة الاحداث التي عاشها العراق التي أثرت على الوضع الاقتصادي في البلاد،

ان ارتفاع عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة السياسة النقدية التوسعية المتبعة من قبل البنك المركزي (زيادة القدرة الائتمانية للمصارف) وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية باتجاه مضاعفة الميل الحدل للاستثمار عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية الذي يعمل بدوره على امتصاص الايدي العاملة الفائضة من خلال المشاريع الجديدة نتيجة زيادة في الطلب على العمل ومن ثم انخفاض معدلاتها<sup>(3)</sup>، شهد عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بشكل طفيف إذ سجل عام 2022 (39.2%) اما معدل البطالة سجل عام 2022 (15.3%) أن ارتفاع معدل البطالة هو نتيجة التراكمات التي مر بها العراق التي تسبب انعدام الثقة في توفير فرص العمل في العراق

1 - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2008، ص 79.

2 - البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2009، ص 77.

3- احمد بريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2012، ص123.

فضلاً عن تقليص حجم الانفاق الحكومي<sup>(1)</sup> ان التثوهات التي مر بها الاقتصاد العراقي تمنع وضوح العلاقة بين عرض النقد نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة بمعنى ان أي ارتفاع في عرض النقد لم يسهم في انخفاض معدل البطالة بسبب هيمنة القطاع العام وضعف مستوى الاستثمار<sup>(2)</sup>.

#### ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة

نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تتمثل في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، إذ في العام 2004 سجل (1.5%) وهو نسبة ضئيلة جدا اما معدل البطالة سجل عام 2004 (8.61%)، في العام 2005 سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (1.9%) فيما سجل معدل البطالة ارتفاع طفيف إلى (8.71%)، استمر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالارتفاع في العام 2013 سجل (7.6%) اما معدل البطالة سجل هو الآخر ارتفاع إلى (9.2%)، ان انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق منخفضة بالمقارنة مع بقية دول العالم ما يعني ذلك ان دور البنوك كان ضعيف في تمويل المشاريع للقطاع الخاص وهو ما أثر على معدل البطالة وجعل معدلاته مرتفعة لكون ان البنوك كانت تقوم بتمويل المشاريع الحكومية العامة مع قلة الثقة بالمشاريع الصغيرة<sup>(3)</sup>، شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص انخفاض بسيط في العام 2022 إذ سجل (10.1%) بينما معدل البطالة سجل ارتفاع عام 2022 إلى (15.3%) ان محدودية الائتمان الخاص الممنوح للقطاع الخاص جعل مستوى الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي منخفض في العراق ما يعني ان معدلات البطالة لم تنخفض ما أثر بشكل سلبي على فئات الشباب في توفير فرص عمل لهم<sup>(4)</sup>.

#### ج- إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي والبطالة

إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة يلاحظ ان إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي سجل في العام 2004 (5%) اما معدل البطالة عام 2004 سجل (8.61%) تعد هذه النسبة المنخفضة لإجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في العراق خلال تلك المدة وهو ما اثر بشكل سلبي على استقرار الاقتصاد المحلي يضاف له ضعف الثقة في الجهاز المصرفي نتيجة تدهور البنية التحتية المالية والتراجع في الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص والامر الالهم هو ضعف ثقة الافراد في الجهاز المصرفي بسبب قلة الوعي وهو ما ساهم في انخفاض معدل الادخار في المصارف<sup>(5)</sup>، استمر إجمالي حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إلى العام 2020 إذ سجل (17.7%)، اما معدل البطالة عام 2020 سجل (14.09%) ، في العام 2022 تراجع إجمالي حجم الودائع بشكل طفيف إذ سجل (15%) اما معدل البطالة في العام 2022 سجل ارتفاع إلى (15.3%).

- 1- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، بغداد ، العراق، 2021، ص 67.
- 2- تارا معاذ عباس وزكي حسين قادر، قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية على معدلات البطالة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 22، العدد 84، 2024، ص 145.
- 3 - صندوق النقد الدولي، مصدر سابق، ص 61.
- 4- صندوق النقد الدولي، تقرير لعام 2022، ص 75.

5-Rajaa Khudhair Abbood Al-Rubaye، 'The Effect of Implementing the Financial liberalization Policy On Economic Growth in Iraq، Analytical Study for the Period (2003-2015)'، Academy of Entrepreneurship Journal، VOI 6، NO 27، 2021، p 9.

ان ارتفاع معدل البطالة بشكل عام وخصوصا بين الشباب يشير إلى استمرار التحديات في سوق العمل، يتضح ان إجمالي الودائع الموجودة في البنوك التجارية صحيح يعكس الثقة بالنظام المالي لكنه لا يترجم بالضرورة إلى زيادة في توفير فرص العمل أو تقليل معدلاته وعلى الرغم من ذلك الا ان حجم الودائع كبيرة و نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص لا تزال منخفضة ما يعني انخفاض فرص العمل وعلية لابد من اعادة النظر بهيكلية الاقتصاد العراقي من خلال تطوير التعليم والتدريب المهني وزيادة تحفيز الاستثمار بشكل أكثر فاعلية ما يسهم في توفير فرص العمل ومن ثم تقليل معدل البطالة<sup>(1)</sup>.

إن أحد أسباب ارتفاع إجمالي حجم الودائع يعود بالدرجة الأساس إلى ثقة الافراد بالجهاز المصرفي في العراق نتيجة الخطوات التي اتخذها البنك المركزي العراقي والعمل على تطوير القطاع المصرفي وزيادة الخدمات الممنوحة للأفراد، من خلال دراسة العلاقة بين العمق المالي والبطالة يتضح أن أثر ظاهرة البطالة في العراق هي نتيجة معوقات النشاط الاقتصادي التي تؤدي إلى اختلال اقتصادي ممكن ان تنعكس بنتائج غير ايجابية على الوضع الاقتصادي في البلاد<sup>(2)</sup>.

### الاستنتاجات:

- 1- يعطي العمق المالي أثراً مهماً وكبيراً على الاستقرار الاقتصادي لدول العينة والعراق، إذ يسهم تطور القطاع المالي في توسع الخدمات المالية فضلاً عن تعزيز وتخصيص الموارد بكفاءة عالية، ومن ثم تحفيز عملية نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل آثار التقلبات الاقتصادية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على مؤشرات الاستقرار الكلي.
- 2- العمق المالي يعد شرط ضروري لكنه غير كافٍ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلى الرغم من وجود نظام مالي متطور يسهم في توزيع الموارد الموجودة وتحقيق النمو الاقتصادي، فإن الاستقرار الاقتصادي يتطلب سياسة مالية ونقدية رشيدة مع توفر بيئة سياسية وأمنية مستقرة وتنوع اقتصادي يقلل من الاعتماد على قطاع واحد وهو (النفط).
- 3- يمثل العمق المالي محركاً رئيساً في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- 4- ان النظام المالي الذي ينحاز بزيادة قدرته على خلق مصادر تمويل جديدة ومختلفة تتناسب مع حجم الاحتياجات المالية والتمويل الازم للمجتمع الذي يسهم في معالجة حالة التضخم.
- 5- ان علاقة مؤشرات العمق المالي مع البطالة تشكل تحدياً كبيراً، وجب على واضعي السياسات الاقتصادية مراعاة مختلف الجوانب فضلاً عن توقع السلوكيات التي ممكن ان تحدث في الامد المتوسط والطويل.
- 6- يعطي العمق المالي دوراً مهماً في عملية الانتاج داخل البلد، إذ إن زيادة حجم الإنتاج، كما ونوعاً في القطاعات الاقتصادية داخل البلد يؤدي إلى تحسن مستويات الانتاج ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات بمعنى زيادة حجم الصادرات إلى الخارج والحصول على العملة الاجنبية.

---

1 - صندوق النقد الدولي، مصدر سابق، ص78

2- مدركة ذنون يحيى وشهلة سالم خليل العبادي ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات في العراق، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 14، العدد4، 2022، ص 315.

- 7- للعمق المالي دور مهم في استقرار أسعار الصرف؛ إذ يتبين ذلك من خلال السياسة النقدية بوصفها جزء من السياسات الاقتصادية الكلية وتؤدي عملاً فاعلاً بتنظيم العرض النقدي والسيولة وحجم الائتمان وعلية يمكن فضلاً عن الأدوات التي تستخدم في معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد.
- 8- إن حالة الاستقرار المالي في الأردن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا يشير إلى أن الاستقرار في القطاع المالي يعزز من معدل النمو الاقتصادي نتيجة سياسة وقدرة البنوك المركزي على تحمل الصدمات المالية التي تحدث في الاقتصاد.
- 9- حالة الاقتصاد العراقي يتصف بضعف العمق المالي وهو ما يعد مظهر من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي في آن واحد نتيجة ضعف البنى التحتية (هيمنة الاقتصاد النقدي)، ضعف الخدمات المصرفية، قلة او ضعف ثقة الافراد في البنوك)، مما يعني عدم قدرة النظام المالي على تمويل عملية النمو، مع وجود عجز في استعمال ادوات مالية فعالة وجيدة، ان ضعف مؤشر العمق المالي يعكس حجم الاختلال الهيكلي وهذا بطبيعة الحال يمنع من بناء أي استقرار اقتصادي مستدام في المستقبل.
- 10- اتخذ العراق قرارات وقوانين عدة ساعدت على استقرار الوضع الاقتصادي في البلاد بعد عام 2003، مثل قانون البنك المركزي العراقي الذي وضع الخطوات الاولى لسيطرة على عرض النقد في السوق المحلية.

ثانياً: التوصيات

- 1- يجب الارتقاء بدور المصارف حجماً ونوعاً، فضلاً عن الخدمات المصرفية ضمن إمكانات الوضع الحالي، ومعالجة المشكلات من جذورها في إطار الاختصاص الذي يعمل على تنظيم القطاع المالي في العراق.
- 2- العمل على توفير تطبيقات وأساليب تكنولوجية حديثة في تقديم الخدمات المالية التي يمكن أن تحدث تحولاً جذرياً في تطور القطاع المالي عن طريق تقديم التسهيلات والمعاملات المالية مع توفير الحلول المبتكرة للمستخدمين.
- 3- العمل على تحقيق أهداف العمق المالي في الاقتصاد العراقي، إذ تسعى الحكومة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات التي يمكن أن تحدث في الاقتصاد من خلال تبني استراتيجيات متنوعة تسعى لتحقيق أهم الأهداف التي تخدم حالة الاستقرار الاقتصادي.
- 4- وضع مجموعة من القوانين والتنظيمات التي تشجع على تحقيق النمو الاقتصادي، مع تنظيم طبيعة تطور الأسواق المالية بالطرق الحديثة التي تعمل على ضمان الشفافية والمساءلة.
- 5- تطوير رأس المال البشري يأتي من خلال استثمار الدولة في قطاع التعليم والتدريب لتطوير المهارات الفنية والإدارية للقوى العاملة التي تعزز من فرص تحقيق مؤشرات العمق المالي، ومن ثم الوصول إلى أهم أهداف الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يعزز القدرة على تلبية احتياجات الأسواق المحلية بشكل ملائم.
- 6- ضرورة وجود سياسات مالية تركز على تحسين الإيرادات العامة وتنظيم وخفض حجم النفقات الحكومية، أي تقليص حالة العجز المالي عبر إدارة وتحسين الإنفاق العام، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

7- تطوير سوق الأوراق المالية في العراق من خلال إنشاء بورصات أكثر تطورًا تخلق بيئة استثمارية مشجعة للمستثمرين المحليين والدوليين، مع توفير قنوات تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يسهم في زيادة حجم الاستثمار ويشجع الشركات على الإدراج في أسواق البورصات العالمية، مع تبسيط الإجراءات التشريعية والضريبية لها.

8- تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط، بمعنى استثمار الإيرادات النفطية في مشاريع البنية التحتية من خلال تطوير بعض القطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتكنولوجيا، ما يساعد في استدامة وضعية الاقتصاد على المدى الطويل وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي.

9- الاعتناء بطبقات المجتمع التي تفتقر إلى توفر الخدمات المالية وكيفية استعمالها بسبب ضعف الابتكار والتطور التكنولوجي، ما يساعد على توعية أفراد المجتمع في تطوير مهاراتهم في المجال المالي والتكنولوجي، مع ضرورة وجود بنى تحتية جيدة تساعد في تقديم أفضل الخدمات لكافة فئات المجتمع.

10- يجب أن يكون للسياسة المالية دور مهم وفعال في خلق العمق المالي عن طريق أدوات الإنفاق على مجالات البنى التحتية والأدوات الضريبية وإعطاء حوافز للمستثمرين من خلال تخفيض تكاليف استثماراتهم.

11- تحسين جودة الخدمات المصرفية من خلال استعمال الأدوات الحديثة (تطبيق النظام الإلكتروني الشامل وربط المصارف جميعها بمنصة وطنية موحدة، استعمال تقنية المصارف الرقمية عبر الهاتف من أجل زيادة الوصول المالي للمناطق البعيدة، مع تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة مثل القروض وفتح الحسابات عن بُعد).

12- العمل على معالجة حالات الفساد والازدواجية القانونية عن طريق إنشاء آلية مستقلة وموحدة لمكافحة الفساد داخل القطاع المصرفي، تتضمن مراجعة العقود ومصادر التمويل اللازمة، مع تحديث الإطار التشريعي للمصارف وتوحيد كل التعليمات والضوابط الصادرة من الجهات ذات العلاقة.

13- العمل على تطوير القطاع المصرفي والمالي من أجل رفع كفاءة الوساطة المالية وتحسين خصائص الموارد المتوفرة، ما يدعم عملية التنمية المستدامة في الاقتصاد من خلال إعادة هيكلة المصارف الحكومية وتحسين كفاءتها لكونها تهيمن بشكل مباشر على السوق دون كفاءة عالية.

14- زيادة نسبة الإقراض الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ما ينعكس بشكل إيجابي على معدل النمو وتحقيق الاستقرار بشكل عام.

15- تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة من أجل تحقيق استقرار النظام المالي عبر تنويع مصادر التدفق النقدي إلى الخزينة العامة.

16- ضرورة التنسيق بين السياسات النقدية والمالية (وزارة المالية والبنك المركزي) من أجل ضبط أسعار الفائدة وسعر الصرف لتحقيق أهداف استقرار الاقتصاد الكلي، ومن أجل استعمال أدوات السياسة النقدية (مثل عمليات السوق المفتوحة) بفعالية عالية لغرض ضبط ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) وتحقيق الاستقرار النقدي، وهو ما يجعل العمق المالي محفزًا للنمو الاقتصادي لا مولدًا للتقلبات الاقتصادية.

المصادر العربية:

أولاً: الكتب العربية: -

- 1- عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المؤشرات الاقتصادية الراهنة، الندوة الثانية لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2005.
- 2- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 134.  
ثانياً: البحوث والدراسات: -
- 1- عمر محمود عكاوي و زهير حامد سلمان ، دور مزاد العملة الاجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة 2003-2011، مجلة الادارة والاقتصاد , جامعة ديالى، العدد 101 ، 2014.
- 2- مازن عيسى الشيخ راضي ورسلى عبد الزهرة صافي، مسار الائتمان المحلي واثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 15, العدد4، 2018.
- 3- هندرين حسين حسن، دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق ، العدد 65 ، 2022، ص 115.
- 4- اسماء احمد السنجري و زهراء احمد النعيمي، قياس أثر العمق المالي في الشمول المالي التطبيق في العراق ومصر، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 41، العدد 135، 2022 ص 139.
- 5- أحمد إسماعيل المشهداني و حيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد (33)، 2012، ص 136.
- 6- حسين علي زاير و نهاد عبد الكريم العبيدي، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة اداء المصارف التجارية ، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 33، 2015، ص6.
- 7- ألهم خزعل ناشور، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 6.
- 8- رؤى نصير كاظم الوائلي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار الطلب على النقود في العراق للمدة 2004، 2021، مجلة كلية الكوت الجامعة ، واسط ، العدد16، 2024، ص 687.
- 9- اسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة 2000-2010، مجلة بغداد للعلوم الادارية الجامعة، بغداد، العدد 36، 2013، ص 45.
- 10- كمال عبد حامد ال زيارة وحكمي عبد الرزاق الدباغ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة اهل البيت ع ، جامعة اهل البيت وجامعة بابل، المجلد 1، العدد 2012، 12، ص 36.

- 11- مي حمودي عبدالله الشمري، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، العدد 37، 2013، ص135.
- 12- نعيم حسين كزار البديري، مشكلة البطالة واثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومه – العراق انموذجا، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 2، 2015، ص 746.
- 13- نزار كاظم صباح الخيكاني، الية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، السنة الخامسة عشر، العدد 29، 2022، ص 176.
- 14- سميره فوزي شهاب، قياس أثر عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المعهد الطبي التقني، بغداد، المجلد 10، العدد 30، 2013، ص 225.
- 15- محمود محمد محمود داغر واحسان جبر عاشور، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 20، العدد 78، 2014، ص 222.
- 16- فلاح خلف الربيعي ، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي : التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي ، بغداد ، العدد 3، 2006، ص3.
- 17- حسن لطيف كاظم الزبيدي واخرون، الائتمان المحلي: دراسة في ابعاده وآثاره في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 2015، العدد 16، 2015 ص 13.
- 18- تارا معاذ عباس وزكي حسين قادر، قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية على معدلات البطالة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 22، العدد 84، 2024، ص 145.
- 19- مدركة دنون يحيى وشهلا سالم خليل العبادي ، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في معدلات في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 14، العدد4، 2022، ص 315.
- 20- ماهر ماجد صبحي و خالد روكان عواد، أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-202، مجلة الجامعة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 21، العدد 78، 2023، ص 224.
- 21- وسام محمد حسين الخزرجي، خليل إسماعيل عزيز، أثر عرض النقد على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 19، العدد 64، 2023، ص 228.

ثالثاً: التقارير المحلية والدولية:

- 1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ، بغداد- العراق 2014، ص 14.
- 2- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ، بغداد ، 2019، ص 58-59.

- 3- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2008، ص
- 4- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2022، ص 88.
- 5- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2008، ص 79.
- 6- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي في العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق، 2009، ص 77.
- 7- احمد بريهي علي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2012، ص123.
- 8- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث, بغداد ، العراق، 2021، ص 67.
- 9- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ، مصدر سابق، ص 13.
- 10-
- 11- صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي ،الولايات المتحدة الامريكية، واشنطن، مستجدات افاق الاقتصاد العالمي، 2020.
- 12- صندوق النقد الدولي، تقرير المسح الاقتصادي في العراق، واشنطن، 2005 ، ص 5.
- 13- صندوق النقد الدولي، تقرير المسح الاقتصادي في العراق، واشنطن، 2007 ، ص 7.
- 14- صندوق النقد الدولي، تقرير المسح النقدي في العراق، تقرير رقم 217 /2013، واشنطن، 2013 ، ص 59.
- 15- صندوق النقد الدولي، تقرير لعام 2022، ص75.
- 16- صندوق النقد الدولي، مصدر سابق، ص78.
- 17- صندوق النقد الدولي، تقرير المادة الرابعة لعام 2022 ، ص 5.
- 18- صندوق النقد الدولي، تقرير المادة الرابعة لعام 2014 ، 2014، ص 6.
- 19- وزارة التخطيط ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، مديرية الحسابات القومية، بغداد، 2006 ، ص10.

رابعاً:- المصادر الأجنبية:

Hofmann ,boris ، Boirs Hofmann the Determinants of private sector credit in In - 1  
Switzerland Bls working papers -Basel dustrialized countries : property prices Matter.  
.34 p،2001 ، No108

2-Abbas, Rajaa Jaber, Al-Mohana, Hind Ghanim Mohammad, & Abdulhasan, Abdulhussein  
Jalil, The Impact Of The Corona Virus On Global Economies In General And The Iraqi  
Economy In Particular, Pjaee, Paarchs Jornal Of Archaeology Of  
p27.،Egept/Egypttology,Vol.17, No6, 2020

The Effect of Implementing the Financial ،Rajaa Khudhair Abbood Al-Rubaye -3  
Analytical Study for the Period (2003-،liberalization Policy On Economic Growth in Iraq  
p 9.،2021 ،NO 27، VOI 6، Academy of Entrepreneurship Journal،2015)

Nthony J. Makin, THE BALANCE OF PAYMENTS AND THE EXCHANGE -4  
،Vol 1, January،RATE, INTERNATIONAL ECONOMICS, FINANCE AND TRADE  
2002,p2-3.